

مجلس الأمن يستعد للتصويت على تقديم حظر السلاح على إيران

الأسلحة على إيران بفقر إلى الأساس القانوني وسيقوض جهود المحافظة على الاتفاق النووي. من جهتها، اتهمت السفيرة الأميركية لدى الأمم المتحدة كيلي كرافت في تصريحات لشبكة فوكس نيوز، روسيا والصين بالسعي للاستفادة تجارياً من انتهاء حظر الأسلحة.

ولمنايا للتوسط في تسوية مع روسيا والصين بشأن اقتراح أميركي لتمديد حظر السلاح على إيران لكنها لم تفلح، وذلك قبل تصويت في مجلس الأمن هذا الأسبوع. ونقلت المصادر عن دبلوماسي صيني في الأمم المتحدة تأكيداً أن لا فرصة للتوافق مع النص الأميركي، من منطلق أن تمديد حظر

يستعد مجلس الأمن الدولي للتصويت هذا الأسبوع على اقتراح أميركي بتمديد حظر السلاح على إيران، في خطوة يتوقع أن يكون مصيرها الفشل بسبب الموقف الروسي والصيني الرافض لها، كما أنها ستعرض الاتفاق النووي بين طهران والدول الكبرى للخطر بشكل أكبر. وكشفت مصادر عن محاولة قامت بها بريطانيا وفرنسا



سلطات الاحتلال تغلق المنفذ التجاري الوحيد مع غزة حتى إشعار آخر

أغلقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي صباح أمس الثلاثاء وحتى إشعار آخر معبر كرم أبو سالم، وهو المنفذ التجاري الوحيد مع قطاع غزة بزعم الرد على إطلاق بالونات حارقة من القطاع تجاه مستوطنات إسرائيلية. وقالت وحدة تنسيق أعمال الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية في بيان إن معبر كرم أبو سالم الذي تمر عبره البضائع إلى غزة «سيغلق أمام مرور كل البضائع، باستثناء المساعدات الإنسانية الأساسية والوقود». واتهم البيان حركة المقاومة الإسلامية

وإقليمياً. كما شغلتهم أيضاً زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي أكدت بلاده أمس أن لبنان في طريقه إلى كارثة ما لم تنفذ فيه إصلاحات عاجلة، وما رافقها من تعاطف واسع، عربياً وإقليمياً. إلا أن هذا الانشغال لم يطفئ نار غضب اللبنانيين الذين سارعوا إلى الشوارع مطالبين بمحاسبة المسؤولين عن الكارثة، حتى تحققت أولى المطالب بإعلان استقالة حكومة حسان دياب، الاثنين.

أسبوع على فاجعة لبنان.. حكومة مستقيلة ومجاعة تلوح



ثمانية أيام مرت على كارثة انفجار مرفأ بيروت الذي وقع الثلاثاء قبل الماضي، مخلّفاً 163 قتيلاً وأكثر من 6 آلاف جريح حتى اليوم، وعشرات المفقودين. ذاك الأسبوع كان مليئاً بالحزن، فقد انشغل اللبنانيون بدفن ضحاياهم، وانتشال من تبقى منهم تحت الركام.

بيد أن انفجار بيروت كان بالنسبة للبنانيين الشحنة التي قصمت ظهر البعير، واستقالة الحكومة لن تهدأ أبداً من غضب الشارع، لأن الانفجار، بكل بساطة، كان النقطة الأخيرة التي طوأت كاساً ممتلئة أصلاً بالآلام منها انهيار الاثنين.

فمنذ أواخر العام الماضي، ولبنان يشهد بين الحين والآخر احتجاجات تطالب بالتغيير، وبعد الانفجار ازدادت وتيرتها بشكل كبير. وبعد «علفوا المشانق»، الهاشتاغ الذي كان رمز المطالب في لبنان بعد الكارثة، والذي أشار إلى ضرورة معاقبة المسؤولين عنها، غداً إسقاط النظام المطالب الإبرز، وذلك لأن تولى حكومة جديدة السلطة في البلاد لن يغير من الوضع شيئاً، بحسب المحتجين. فيما يتطلب نظام الحكم أن يتشاور

يشكل أملاً أن أزمة ما لن تحدث. في السياق ذاته، قالت المنسقة المقيمة للأمم المتحدة في لبنان ومنسقة الشؤون الإنسانية، نجاة رشدي، «إنهم متفائلون للغاية لبدء عملية إعادة التأهيل هذه في أقرب وقت هذا الأسبوع لزيادة الطاقة الاستيعابية لمرفأ بيروت». وأضافت خلال مؤتمر صحافي أنها تدر أن سفينة ستصل الخميس محملة ببعض مواد البناء، لديها سفينة محملة بالفحم والحبوب، «للعلاج مسالة الأمن الغذائي وللتأكد من أن بيروت لن تعاني نقصاً في الخبز»، بحسب قولها.

أكد المسؤول الأممي أن على السلطات الحالية بعد استقالة الحكومة التعاون الكلي، لأن الشارع غاضب، وهو بحاجة إلى مساعدة دولية، مع ضرورة التحقق من أن المساعدة توجه مباشرة إلى الناس. وبحسب وسائل إعلام رسمية، فقد رست سفينتان في مرفأ بيروت، إحداهما تحمل الحبوب التي ستضخ مباشرة في أنابيب معقمة إلى الشاحنات أو الأكياس بسبب تدمير صوامع الغلال جراء الانفجار. مع العلم أن الحوض الخامس بالميناء، حيث ترسو السفن، ما زال سليماً ولم يتأثر بالكارثة، وهو ما

من بيروت خلال أسبوعين ونصف. وقال: «قلق للغاية من نفاذ الخبز في لبنان»، لأن 85% من الحبوب تأتي عبر مرفأ بيروت المدمر، إلا أنه يعتقد أنه يمكن تشغيل منطقة من الميناء هذا الشهر. وأشار بيزلي، الموجود في بيروت لتقييم الأضرار وأفاق التعافي، إلى وجود موطئ قدم في المرفأ يمكن العمل عليه بصفة مؤقتة، مضيفاً أنه بالعمل مع الجيش اللبناني، فمن الممكن أن يتم تطهير جزء من ذلك المدمر لنقل بعض المعدات جواً.

الرئيس اللبناني ميشال عون مع الكتل البرلمانية بشأن من ينبغي أن يكون رئيس الوزراء المقبل، وهو ملزم بتعيين المرشح الذي يحظى بكبير قدر من الدعم بين أعضاء البرلمان، وذلك على الرغم من أنه كلف الحكومة الحالية بتصريف الأعمال لحين الإعلان عن حكومة جديدة. بيروت جائعة فيما أنت هذه التطورات في ظل أزمة غذاء خانقة يعيشها لبنان بعد دمار المرفأ، حيث أبدى المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، ديفيد بيزلي، قلقه من نفاذ الخبز

أكدوا أن لبنان يعيش في مرحلة الدولة الفاشلة

خبراء: استقالة حكومة دياب يضع لبنان على حافة بركان سياسي ثائر

وشكل نقطة الفشل التي ملأت كوب جرائم السلطة، وحطمت أي جسر ثقة متبقياً بين المواطن والدولة. فبات أي تغيير على صعيد السلطة تفصيلاً أمام السؤال المطروح: هل زال لبنان بشكله ونظامه ودستوره الحاليين، قابلاً للحياة؟ ونقلت الصحيفة عن مصادر سياسية معارضة تقليدياً من خطوة استقالة حسان دياب، قائلة إنها حكومة لا تمتلك قرارها، مشيرة إلى أن أركان السلطة بحثوا ومنذ اشتعال الأزمة عن أفضل طريقة لاستقالة الحكومة، تحفظ ماء الوجه وحطّ الرجعة وتثبيت من هو صاحب القرار، قائلة «إخراج استقالة الحكومة كان مدار بحث بين المسؤولين المعنيين على كل الجبهات، لتقدم حكومة دياب قرباناً على ذبيحة الانفجار، فيما أنّ أياً من مكونات السلطة الأساسيين لم يستقل ويترك الحكم».

وأضاف التقرير أنه وفي حين بدأ بثّ أجواء تأليف حكومة «وحدة وطنية»، حتى قبل استقالة حكومة دياب، هناك رفض سياسي وشعبي كبير لأي حكومة من هذا النوع تجمع من انتفض عليهم اللبنانيون في 17 تشرين الأول. وفي حين هناك مطلب شعبي وسياسي واسع بالإتيان بحكومة مستقلة وإجراء انتخابات نيابية مبكرة، لا تزال قوى عدة تمنع إجراء هذه الانتخابات ومنها «حزب الله»، وأتفق مؤخراً على «تخریجة» تقضي باستقالة حكومة دياب مقابل عدم استقالة كتلتي «اللقاء الديمقراطي» و«المستقبل»، من مجلس النواب.

قبله وما بعده، مثل تواريخ عدة سُجّلت في مسيرة هذا البلد. وعن هذه النقطة تقول الكاتبة اللبنانية راكيل عتيق إن لبنان وقبل عام 1975 ليس كما بعده، وأنه قبل «اتفاق الطائف» ليس كما بعد عام 1990، وقبل

الداخلي اللبناني أو الخارجي سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي على حد سواء. اللافت أن الكثير من الخبراء باتوا مقتنعين بأن يوم 4 آب 2020 بات محطة مفصلية في تاريخ لبنان بين مرحلتها

عزت حامد تتواصل ردود الفعل على الساحة السياسية اللبنانية عقب تقديم رئيس الوزراء حسان دياب لاستقالته، وهي الخطوة التي يبدو أنها ستحمل الكثير من التبعات خاصة في ظل دولة الوضع

عون يكلف دياب بتصريف الأعمال بعد استقالته والنيابة تستجوب قادة أمنيين



حسان دياب

سلم رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب استقالته مساء الاثنين إلى رئيس الدولة ميشال عون الذي قبلها وكلفه بتصريف الأعمال، في ظل استمرار الغليان بالشارع اللبناني عقب كارثة انفجار مرفأ بيروت.

وقبل تسليم استقالته في قصر بعبدا قال دياب في كلمة متلفزة «اليوم وصلنا إلى هنا، إلى هذا الزلزال الذي ضرب البلد، نحن اليوم نحتكم إلى الناس وإلى مطالبهم بمحاسبة المسؤولين عن الكارثة المخيبتة منذ 7 سنوات، إلى رغبتهم بالتغيير الحقيقي»، وأضاف «أمام هذا الواقع نترجع خطوة إلى الوراء بالوقوف مع الناس، لذلك أعلن اليوم استقالة هذه الحكومة».

وأكد دياب أن «منظومة الفساد أكبر من الدولة، والدولة مكبلة بالمنظومة ولا تستطيع مواجهتها أو التخلص منها، وانفجر أحد نماذج الفساد في مرفأ بيروت».

لكن الاستقالة لم ترض المتظاهرين الذين يطالبون بإسقاط كل الطبقة السياسية التي باتوا يتهمونها - إلى جانب الفساد والعجز عن حل مشاكلهم المزمنة - بالاستهتار بحياة الناس بعد الانفجار المروع. وقد عدد من المتظاهرين إلى الشارع في وسط العاصمة مرددين «كل يعني كل».

من جهة أخرى، دعا وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان لبنان إلى «الإسراع في تشكيل حكومة تثبت فاعليتها أمام الشعب»، وذلك عقب استقالة حكومة دياب.

وقال لودريان في بيان إن الحكومة المقبلة «تقتضي مهمتها الاستجابة للتحديات الرئيسية للبلاد، خصوصاً إعادة إعمار بيروت والإصلاحات التي من دونها ستمضي البلاد نحو انهيار اقتصادي واجتماعي وسياسي». وأضاف أنه «لا بد من الإصغاء إلى التطلعات التي عبر عنها اللبنانيون على صعيد الإصلاحات وكيفية ممارسة الحكم».

وقبل إعلان دياب الاستقالة، قدم وزير المالية غازي ورنى استقالته، ليكون الوزير الرابع المستقيل عقب انفجار مرفأ بيروت الضخم الذي وقع أكثر من 160 قتيلاً و6 آلاف جريح وسبب دماراً هائلاً في العاصمة اللبنانية.

وسبق ورنى كل من وزيرة العدل ماري كلود نجم، ووزير البيئة دميانوس قطار، ووزير الإعلام منال عبد الصمد، وذلك على خلفية غضب شعبي عارم يطالب بإسقاط كل التركيبة السياسية في البلاد. وعلى صعيد التحقيقات، أمّالت حكومة دياب قبل ساعات من استقالتها ملف انفجار مرفأ بيروت إلى المجلس العدلي، وهو أعلى سلطة قضائية في لبنان، وتعتبر الأحكام الصادرة عنه نهائية ولا تسقط بالتقادم.

ويختص المجلس العدلي -وفقاً لما هو مذكور على موقع الجيش اللبناني- بوجه عام في نظر الجرائم الواقعة على أمن الدولة، بما في ذلك الجرائم التي تنال من الوحدة الوطنية أو تعكس الصفاء بين عناصر الأمة أو تنال من مكانة الدولة المالية، وجرائم الأسلحة والذخائر والتعدي على الحقوق والواجبات المدنية.

وواصلت الأجهزة القضائية والأمنية تحقيقاتها في انفجار المرفأ، إذ استمع المحامي العام التمييزي القاضي غسان الخوري على مدى ساعات إلى إفادة المدير العام لجهاز أمن الدولة اللواء طوني صليبا بشأن ملابسات الانفجار، على أن يستمع قبالاً إلى قادة أمنيين آخرين.